المشروع في منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧ ـ ١٩٨٢)**، بيروت وعمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص ٥٧.

(٣١) انظر د. مهنا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٨ و٤٢٩.

(٣٢) دخلت قوات من المتطوعين المصريين والعرب الجزء الجنوبي من فلسطين قبل ذلك. وكان جل المتطوعين المصريين من الاخوان المسلمين. كما رافقت القوات المصرية الداخلة الى فلسطين قوات محدودة، سعودية وسودانية ويمنية.

(٣٣) ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٣٤) المادة ٦١ من النظام الدستوري لقطاع غزة والصادر العام ١٩٦٢، في **الوقائع الفلسطينية**، عدد خاص، ١٩٦٢/٣/٢٩، ص ١٥.

(٣٥) المادة ٦٢ ، **المصدر نفسه**.

(٣٦) لم توجد في القطاع هيئة فلسطينية تخاطب المجتمع الدولي؛ وحتى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في القطاع (اونروا)، كانت اتصالاتها مباشرة بالحكومة المصرية. ومنذ العام ١٩٦٤، بدأت مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية المصرية تصدر وثائق سفر لابناء القطاع، بعد أن كانت تقوم بمهمة اصدار جواز السفر لهم حكومة عموم فلسطين. وعلى الرغم من ان هذا جاء بناء على قرار من الجامعة العربية يقضي بأن تمنح وزارات الداخلية والامن العام في الدول العربية الفلسطينيين المقيمين فيها، وثائق سفر، الا ان هذا الوضع كان تراجعاً بالنسبة الى ابناء القطاع، اذا ما قورنوا بابناء الضفة الغربية والفلسطينيين في الاردن عامة، الذين ظلوا يحملون جواز السفر الاردني، واذا ما قورنوا، ايضاً، بالفلسطينيين في سوريا ولبنان والعراق، وغيرها من الدول العربية، حيث حصل هؤلاء، على وثائق سفر، تخولهم دخول الدولة المصدرة لها، والاقامة فيها، طالما هي صالحة، بينما اختلف الوضع بالنسبة الى ابناء القطاع، اذ ان وثيقة السفر المصرية الممنوحة لهم لا تخولهم ذلك، الا اذا حصلوا على اذن مسبق من الجهات المختصة.

(٣٧) نظراً لوجود عجز دائم في الميزان التجاري لقطاع غزة، كانت الحكومة المصرية تسدد ذلك العجز من طريق الحصص التي تخصصها مصر لقطاع غزة من المواد التموينية بالجنية المصري، ومن حصة القطاع من ميزانية الاستيراد المصرية من «دول اتفاقيات الدفع» مع مصر، انظر خلوصي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩ـ ٢٣١.

(٣٨) نصه في **الوقائع الفلسطينية**، ١٩٥٨/٢/٢٥، ص ٣٠٤ـ ٣١٤.

(٣٩) نصه في **الوقائع الفلسطينية**، ١٩٦٢/٣/٢٩، ص ١ـ ٢٢.

(٤٠) انظر **الوضع القانوني لادارة الحاكم العام، وسلطات واختصاصات السيد الحاكم العام**، القاهرة: مديرية الشؤون القانونية، ادارة حاكم قطاع غزة، ١٩٨٢، ض ٤.

(٤١) انظر المادة ٢٤ من القانون الاساسي والمادة ٢١ من النظام الدستوري. ويلاحظ في النظام الدستوري المنشور في المصدر المشار اليه آنفاً وجود رقم المادة ٢١ بين كل من المادة ٣٦ و ٣٧. كما يلاحظ وجود مادة تحمل الرقم ٢١ حسب الترتيب الاساسي مخالفة في نصها للمادة المذكورة.

(٤٢) نقل عن جمال الصوراني ان وزير الحربية والبحرية المصري استدعى، في وقت قريب من موعد انعقاد مؤتمر اريحا (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٤٨) الذي اعلن عن انضمام الضفة الغربية الى الاردن، كلاً من رئيس بلدية غزة، ورئيس بلدية خان يونس (من مدن المنطقة التي عرفت فيما بعد بالقطاع) ورؤساء بلديات كل من المجدل وبئر السبع والفالوجا (الذين لجأوا الى قطاع غزة)، وكذلك موسى الصوراني (من شخصيات القطاع) الى القاهرة وابلغ اليهم، بصورة مفاجئة، امراً بضرورة تقديم مذكرة الى الحكومة المصرية تطالب بضم القطاع الى مصر، وهدّدهم، مصراً على التوقيع بحضوره فوراً. وحين اعربوا عن دهشتهم، صرخ فيهم قائلاً: «مش عايزين تكونوا زينا ؟ منتظرين ايه ». الا ان الشخصيات المذكورة استطاعت ان تتملص من ذلك الموقف بالحيلة، بعد ان وعدت الوزير بالعودة الى القطاع لجمع الوف التواقيع، ثم مضت في الحال الى الحاج امين الحسيني الذي كان في القاهرة لعرض الأمر عليه، فتحرك هذا وتحرك معه الآخرون واجروا اتصالات بقادة الدول العربية والاسلامية الذين يستطيعون الضغط على الحكومة المصرية، وعند ذاك كانت ردود الفعل لضم الضفة الغربية تظهر جلية في الاوساط الفلسطينية وفي مؤسسات جامعة الدول العربية؛ وطويت محاولة ضم القطاع الى مصر. اورد ذلك فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة**